العدد (2116) السنة الثامنة - السبت (30) نيسان 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

قال إن جهات ذات علاقة سيئة بالمالكي تعرقل ترشيحه

الخزاعي: إن لم أصبح نائبا للرئيس يتدمر التحالف ويتفجر الوضع السياسي

□ متابعة/ المدى

حذر القيادي في حزب الدعوة تنظيم العراق خضير الخزاعي، أمس الجمعة، من تدمير التحالف الوطني وتفجير الوضع السياسي في البلاد، في حال عدم المصادقة على ترشحيه لمنصب نائب رئيس الجمهورية، متهما البعثيين وجهات ذات العلاقات السيئة مع المالكي بالوقوف وراء عرقلة ترشيحه للمنصب.

وكالة السومرية نيوز نقلت عن الخزاعي قوله إن "الأطراف المعارضة لترشيحي لمنصب نائب رئيس الجمهورية، لا يمكنهم الاستمرار بهذه الطريقة"، محذرا من أن "استمرار عدم المصادقة على ترشحه للمنصب أو إعطاء الحزب حصة من الوزارات في الحكومة قد يؤدي إلى تدمير التحالف وتفجير الوضع السياسي في البلاد"، بحسب قوله.

واتهم الخزاعي "البعثيين وبعض الجهات التي لها علاقات سيئة مع رئيس الوزراء نوري المالكي، بالوقوف وراء عرقلة ترشيحه لهذا المنصب"، مشيرا إلى أن جزءا من المواقف الرافضة لترشيحه ناجمة عن إدارته لوزارة التربية في الحكومة السابقة".

وأكد الخزاعي أن "الكتلة (التحالف الوطني) تستطيع أن تغير المعادلة السياسية في أي لحظة في أكثر من موقف، وعلى من لا يعجبه المالكي أن لا يسحب ذلك على ترشيحي"، مستبعدا "وجود تحفظ من قبل الكتل السياسية على شخصه".

وأكد مرشح دولة القانون لمنصب نائب رئيس الجمهورية أنه "لو كان التصويت في البرلمان على المرشحين لكان الأوفر حظا للفوز بالمنصب"، مشددا على أن "ترشيحه جاء بالإجماع داخل التحالف الوطني مع عادل عبد المهدي".

ورفعت رئاسة مجلس النواب العراقي، في الـ١٤ من نيسان الحالي، جلسته الاعتيادية الـ٥٤، التي كان من المتوقع أن تشهد التصويت على نواب رئيس الجمهورية الثلاثة دفعة واحدة، لعدم اكتمال النصاب القانوني، بسبب انسحاب نواب دولة القانون لشكوكهم بشأن جدية تصويت النواب على خضير الخزاعي لمنصب نائب رئيس الجمهورية.

وكان النائب عن التحالف الوطني سامي العسكري دعا، في الـ١٥ من نيسان الجاري، مرشح ائتلاف دولة القانون خضير الخزاعي إلى سحب ترشيحه لمنصب نائب رئيس الجمهورية، وفيما طالب القيادي في المجلس الأعلى الإسلامي عادل عبد المهدي بالتمسك بسحب ترشيحه، شدد على ضرورة تعديل قانون نواب رئيس الجمهورية ليصبح نائباً واحداً فقط. كما دعا المجلس الأعلى الإسلامي، في الـ١٤ من نيسان الجاري، مرشح ائتلاف دولة القانون لمنصب نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي إلى سحب ترشيحه من المنصب، الذي قال إنه "يرهل الحكومة"، لافتا إلى أن سحب الترشيح سيكون احتراماً لرأي المرجعية الدينية في النجف التي أوصت بترشيق مناصب الدولة.

وكان رئيس الجمهورية جلال طالباني قدم، في السابع من شباط الماضي، طلباً إلى رئاسة البرلمان، يقضي بتعديل قانون نواب رئيس الجمهورية، واستحداث نائب رابع، لترشيح شخصية تركمانية لتولي المنصب، في حين قدم ثلاثة أسماء لشغل مناصب نواب رئيس الجمهورية، وفقاً لقانون نواب الرئيس، الذي صوت عليه البرلمان، وهم عادل عبد المهدي عن التحالف الوطني، وطارق الهاشمي عن القائمة العراقية، وخضير الخزاعي عن التحالف الوطني.

ويرى مراقبون أن استمرار عدم توافق الكتل السياسية على ترشيح خضير الخزاعي لمنصب نائب رئيس الجمهورية سيخلق مشكلة جديدة داخل ائتلاف رئيس الوزراء نوري المالكي، خصوصا إذا ما طالب باستحقاقه في المناصب الوزارية الأمر الذي قد يعرض وحدة التحالف الوطني الهش أصلا للخطر.

وكان النائب خضير الخزاعي شدد على ان التصويت على نواب رئيس الجمهورية لن يجري اذا لم يكن على المرشحين الثلاثة.

وقال الخزاعي لوكالة الصحافة المستقلة إما أن يتم التصويت على الأسماء الثلاثة المرشحة لمنصب نواب رئيس الجمهورية او يلغى. وأضاف نحن نفضل الحصول على مناصب وزارية بدلا عن منصب نائب رئيس الجمهورية ، لكن الأمر فرض علينا فرضا ونحن لم نرغبه.

وتابع في حالة عدم الاتفاق داخل مجلس النواب على منصب نواب رئيس الجمهورية فسنأخذ حقنا وزارات أخرى في الحكومة .

وقال الخزاعي: لو خيرت حول هذا الأمر لتمنيت أن نأخذ وزارات بدل منصب نائب رئيس الجمهورية والامر فرض علينا وتدخلت جهات سياسية عبر وساطات من اجل قبولنا لهذا المنصب حسب قوله .

ولم يوضح القيادي في حزب الدعوة تنظيم العراق أسباب ذلك الفرض او الجهة التي فرضته. وكان ائتلاف دولة القانون نفى نيته سحب ترشيح خضير الخزاعي لمنصب نائب رئيس الجمهورية، داعيا الأطراف الأخرى الى «التزام الاتفاقات السياسية وعدم الالتفاف عليها.

وأكد عضو الكتلة عبد الهادي الحساني أن كتلته مصرة على ترشيح النائب خضير الخزاعي لهذا المنصب ونستغرب موقف الكتل المغاير لكل الاتفاقات السياسية السابقة التي أكدت على مبدأ التوافق في الاختيار والتصويت بسلة واحدة على نواب الرئيس.

ونفى وجود خلافات داخل كتلته في هذا الموضوع، مشيراً الى أن ما يحصل من عرقلة متعمدة لملء المناصب الشاغرة في الدولة سيؤثر في العملية السياسية برمتها، موضحا أن منصب نائب رئيس الجمهورية هو استحقاق انتخابي لائتلاف «دولة القانون» ولن نتنازل عنه وعلى الكتل الأخرى احترام ذلك.

بالعربي الصريح

ماذا لديك أيها العلوي غير صدام؟

■ علي عبد السادة

تغيّر نمط المراقبة الصحفية لحسن العلوي، النائب المرتبطة صورته البرلمانية بشخصية تتوافر على خبرة سياسية وثقافية طويلة، منذ أن حجز مقعده البرلماني، وتفاقمت من درجة المراقبة له منذ ان انشق قائدا للعراقية البيضاء. سيما وانه كان محل جدل منذ عقود.

لكنني، ومع ما تلقفته من فعل سياسي للعلوي، محتار في القول بان الرجل أصابه الكبر، وبان على قوله الشيب مثلما هو بياض رأسه. شخصيا لا اعتقد بذلك، وازعم انه يدرس الحرف قبل نطقه، وان يتفوه به مدروسا ومحسوبا وله أهداف ونوايا. لكن الحيرة خيمت على مراقبتي له مع إعلانه فاصل تسجيله الصوتي مع صدام، او صدام المفترض.

العلوي قال قبل أيام إن ليبيا مع القذافي أفضل للعراق، وانه، اي العقيد معمر، رجل وطني، وان بديله سيقسم البلاد. وان اليمن كذلك فهي أحسن لنا بعلي عبدالله صالح وليس بغيره، وان كل ما جرى في المنطقة ضار للعراق ولا يحمل له أي فائدة. سأقول في أن العلوي المخضرم يعتمد في قوله هذا على مخاوف من تفتيت المنطقة، وهي هواجس عروبية، او انه تخوف من سطوة الاخوان وبقية شاكلة الجماعات المتطرفة، او ان البلدان التي حل بها التغيير ستصبح أكثر ضعفا من ذي قبل، وسيصبح متاحا (للمستعمرين) الانقضاض عليها، او من ان اسرائيل ستنفرد ببقايا الأرض المحتلة دون أن يقف لها عتاة القومية العربية. قد نبرر للرجل مخاوفه، لكن عليه أن يجيب: متى كانت ليبيا القذافي او يمن علي عبدالله صالح مفيدتين للعراق، بالأحرى، لمن قوله الفائدة؟

اليوم، ومع كشفه العلوي حول مضمون حديثه مع صدام، او من لعب دوره او قلد صوته، ينحى الرجل، بسنوات خبرته وعمله السياسي في فصائل سياسية وحكومات ومعارضة وميادين عمل صحفي واشتغالات أخرى، الى استخدام أسلوب الدعاية الشعوبية، والتي تعتمد بث حكاية تشغل الرأي العام، وتلفت انتباه الناس الى غير ما يصح الانتباه اليه.

العلوي، وهو صحفي عارف بلعبة صناعة الحدث، او اختراعه او اختلاقه، يدرك جيدا ان ما بثه مجرد فعل سياسي واطئ الكلفة، لم يستغرق منه سوى اللعب على وتر العصبية الشعبية. ولم يكلفه من شغل، وهو المشتغل القديم على لعب الكلمات، سوى إخراج تسجيل صوته بينه وبين رجل آخر، قال انه صدام.

الوقت مناسب برأي العلوي لإعادة الحياة لفزاعة صدام، المناخ السياسي مضطرب للغاية ومنفتح على احتمالات عديدة ليس اقلها ما قد يربك الوضع على وقع الانسحاب الامريكي. هذا المناخ محتقن بفرقاء يضربون بعضهم الآخر في الليل والنهار، يتحينون فرص سقوط احدهم، ويتحسبون لإعادة خريطة الوضع القائم. وما كان يعوزها الى حل يوفره العلوي بتسجيل من وحي صدام حسين.

سأفترض أنني مقتنع بان الرجل تعامل بحسن نية في إعلانه تفاصيل التسجيل، فقد حمى قوله فيه بالجزم انه، العلوي، يعرف جيدا، ان صدام مات، لكنه يلحق حسن نيته تلك بما ينقله عن الرجل المتصل: "انا صدام حسين ومن تم إعدامه شبيهي ميخائيل. الأمر برمته مجرد قنبلة صوتية لزيادة الفوضى وتشويش الرأي العام.

وان سلمنا بفروض العلوي في اكتشاف واختبار الصوت ومعرفة مصدره، وانه (يعرف) من كان يتحدث اليه، فان عليه الافتراض الان معنا، بان صدام حي، ما الذي سيفعله الان؟ في ظل ما يجري، هل هو زمان صدام حسين، هل بالإمكان التصديق بهذه الفرضية التي ساعدنا العلوي في إثبات فشلها.

العراقيون، حتى اولئك الذين يرون في البعث خيرا، لم يعودوا يكترثون لبقاء صدام حيا او على قيد الحياة.

وبقي ان يخبرنا الرجل هل في جعبة تسجيلات هاتفه الشخصي حلول أكثر نجاعة للاستعصاء العراقي الراهن.

مفاوضات حكومة الأغلبية والقدرة على حل الخلافات السياسية

كتل سياسية: حلفاء في الحكومة.. معارضون في البرلمان

□ متابعة/ المدى

من تناقضات المشهد السياسي الحالي أن الكتل السياسية في الحكومة يلعب ممثلوها داخل البرلمان دور المعارضة، ويظهر ذلك واضحا في البيانات والتصريحات الصحفية والتركيز على الإخفاق الحكومي في جميع جوانبه، وسط الضغط الجماهيري على الحكومة بسبب ملفات عديدة في مقدمتها ضعف الخدمات.

ويرى عضو دولة القانون النائب عباس البياتي أن الكتلة العراقية أكثر من يمارس هذا الدور وتحاول تضخيم السلبيات عبر وسائل الإعلام لتكون جزءا من المشكلة وليس الحل.

في حين دافع القيادي في العراقية شاكر كتاب في حديثه لإذاعة العراق الحر عن موقف كتلته تجاه الحكومة قائلا إن المالكي شكل لجانا رديفة أمام كل وزارة حتى تهيمن دولة القانون على كل القرارات والبرامج بحسب رأيه.

ووصف كتاب موقف كتلته " بانها مابين الجنة والنار ، لاهي مشاركة بشكل حقيقي في الحكومة ولا هي قد اتخذت موقفها الجاد بالمعارضة". لكنه لم يستبعد اتخاذ كتلته قرارات مهمة بينها الانسحاب.

ويرى مراقبون أن المحاصصة هي من قادت إلى مثل هذه التناقضات والتي أفرزت أن الجميع حاول الاستفادة من امتيازات الحكومة ، لكن الخلافات بين الكتل ظلت على حالها.

ويؤكد عميد كلية الإعلام بجامعة بغداد الدكتور هاشم حسن أن هذا الوضع جعل الحكومة أمام أزمات كبيرة تعيق تقدمها وقد تنشط أجندات خارجية في مقدمتها الإرهاب لخلخة الاستقرار.

ويضيف حسن أن معارضة الحكومة أمر طبيعي لو كانت تنطلق من نوايا سليمة لكن اغلبها تدفعها اتجاهات سياسية واضحة.

في المقابل نفت القائمة العراقية وجود أي مباحثات بينها وبين ائتلاف دولة القانون لتشكيل حكومة أغلبية سياسية لتكون بديلة عن حكومة الشراكة الوطنية المشكلة حاليا برئاسة نوري المالكي.

وأبدت النائبة عن القائمة العراقية ناهدة الدايني استغرابها من بعض التصريحات التي أدلى بها نواب في ائتلاف دولة القانون حول هذا الموضوع، مشيرة إلى أن الاتفاقات التي جرت في اربيل لم يتم الالتزام بنصفها تقريبا فكيف يتم الحديث عن تشكيل حكومة أغلبية سياسية مع دولة القانون.

وكان النائب عن ائتلاف دولة القانون عزت الشابندر أدلى بتصريحات مؤخرا تحدث خلالها عن حصول تقارب كبير مع ائتلاف العراقية لتشكيل حكومة أغلبية سياسية، مؤكدا في الوقت ذاته أن حكومة الشراكة الوطنية نكتة يجب أن تنتهي، ويجب الانتقال إلى أدب وأخلاق تداول السلطة وليس تقاسمها كما هو حاصل الآن.

وترى النائبة عن التحالف الكردستاني أشواق الجاف أن الحديث عن تشكيل حكومة أغلبية سياسية أمر مرحب به في حال كان سيسهم في تحسين الأوضاع في البلاد، إلا أنها أشارت في الوقت ذاته إلى أن الوضع في العراق معقد جدا ولن يتغير حتى لو تشكلت حكومة أغلبية سياسية.

من جهته يشير النائب عن كتلة شهيد المحراب علي شبر إلى عدم قدرة أي طرف سياسي في العراق على تشكيل حكومة أغلبية، مؤكدا أن تهميش أي جهة سياسية ستكون له تأثيرات سلبية وسيؤدي إلى فشل أية حكومة قد تشكل مستقبلا.

فيما يحذر النائب عن الكتلة الصدرية جواد الجبوري من تداعيات سلبية على مجمل الأوضاع في العراق في حال تم الذهاب إلى تشكيل حكومة أغلبية سياسية.

وكان مقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي كشف عن تقارب بين ائتلافي العراقية ودولة القانون لتشكيل حكومة أغلبية سياسية بدلاً عن حكومة الشراكة القائمة الآن، وفيما اعتبر التقارب بين القائمتين بأنه سيجعل الوضع العراقي أنموذجياً، أشار إلى أن إمكانية اتفاقهما على هذه المسألة وصلت إلى نسبة ٩٩٪.

فيما توقعت القيادية في حركة الوفاق والنائبة عن ائتلاف العراقية فائزة العبيدي سحب الثقة من الحكومة الحالية بعد ٦ أشهر من أداء اليمن الدستوري لوزرائها، وذلك بسبب إخفاقها بتأدية واجباتها.

وقال النائب عن دولة القانون عزت الشابندر لـ"السومرية نيوز": إن "التركيب الطبيعي لوضع سياسي نموذجي وسليم في العراق يكمن في التقارب بين العراقية ودولة القانون، وأن ما يجمع بينهما أكبر مما يفرقهما"، مبيناً أن "الرغبة بأن تتكامل القائمتان أكبر من الخلافات القائمة بينهما".

وأضاف الشابندر: أنه "حين يقترب الجانبان مع بعض يمكن القول أنهما قادران على تشكيل أغلبية سياسية والذهاب إلى نظام حكومة الأغلبية"، مؤكداً أن "إمكانية حدوث مثل هذا الأمر يصل إلى نسبة ٩٩٪ لأن هناك رغبة وتوجهاً قوياً للمضي في ذلك، خصوصاً من قبل العراقية باستثناء رئيسها إياد علاوي، مثلما هي رغبة دولة القانون".

وأشار الشابندر الى أن "هناك من يضع قدما مع الحكومة من أجل الحصول على الامتيازات الخاصة، ولكن عند الحديث عن تحمل المسؤولية فأنه يعتبر نفسه معارضاً لغرض تحقيق مكاسب أخرى"، معتبرا أن ""حكومة الشراكة الوطنية نكتة يجب أن تنتهي، لكي يذهب القادة السياسيون إلى إقامة حكومة أغلبية سياسية، للانتقال إلى أدب وأخلاق تداول السلطة وليس تقاسم السلطة كما هو حاصل الآن".

وأكد الشابندر أن "على بعض الأطراف السياسية أن تتحمل وجودها في المعارضة وتتنكر لذاتها"، مشيراً الى أن "القائمة العراقية لم نعرف هويتها حتى الآن فهي عند تحمل المسؤولية تكون في المعارضة، وفي حال الامتيازات فإنها تقاتل من أجل أن تحقق امتيازاً لها"، بحسب تعبيره.

وكانت حدة الخلافات قد تصاعدت بقوة بين العراقية ودولة القانون، اكبر ائتلافين فازا في الانتخابات البرلمانية التي جرت في اذار الماضي، بلغت أشدها قبيل وبعد تشكيل الحكومة، ففي حين يتهم ائتلاف العراقية، بزعامة إياد علاوي الذي حصل على ٩١ مقعداً برلمانياً من أصل ٣٢٥ مقعداً، دولة القانون بعدم تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بينهما وخصوصاً ما يتعلق بمجلس السياسات العليا وغير ذلك من الخلافات بما فيها اتباع سياسة الاقصاء والتهميش، فأن ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي، الذي نال ٨٩ مقعداً برلمانياً، يتهم ائتلاف العراقية بالتنصل عن مسؤوليته كونه شريكاً في الحكومة وأنه لا يقر بشراكته الا في حال الحديث عن المكاسب.

وكان الشابندر كشف، في ٢٨ آذار الماضي، أن رئيس الحكومة نوري المالكي بدأ بالسعي لتشكيل حكومة أغلبية تحكم خلال الفترة المقبلة، وأكد أن ائتلاف دولة القانون يجري مباحثات معلنة وأخرى سرية مع أطراف "وطنية" من اجل إعلان الحكومة الجديدة، واصفا حكومة الشراكة الوطنية الحالية بأنها "مهزلة" يجب أن تنتهي.

يذكر أن مصدراً مطلعاً قال إن رئيس الحكومة نوري المالكي أكد خلال اجتماع جمعه مع مجموعة من الأكاديميين المحللين السياسيين العراقيين أنه بدأ يفكر جديا بطلب سحب الثقة من حكومته في حال استمر شركاؤه في العملية السياسية بمحاربته، لافتا إلى أن المالكي اعتبر أيضا أن العملية السياسية لا يمكن أن يكتب لها النجاح في ظل الدستور الحالي.

ومنح البرلمان العراقي في جلسته التي عقدت في ٢١ كانون الأول الماضي، الثقة لحكومة غير مكتملة يترأسها نوري المالكي، كما شهدت الجلسة أيضاً أداء اليمين الدستورية من رئيس وأعضاء مجلس الوزراء وفقا للمادة ٧٩ من الدستور العراقي.

فيما توقعت القيادية في حركة الوفاق والنائبة عن ائتلاف العراقية فائزة العبيدي سحب الثقة من الحكومة الحالية بعد ٦ أشهر من أداء اليمن الدستوري لوزرائها، وذلك بسبب إخفاقها بتأدية واجباتها.

وقالت العبيدي في تصريح للوكالة الاخبارية للأنباء: أن" تصريحات رئيس الوزراء نوري المالكي بان حكومته فاشلة لم تؤد واجباتها، وبقي أمام الحكومة ما يقارب (٤٠) يوماً من المهلة التي اطلقها المالكي لحكومته،" مبينة ان" التقارير التي ستصل إلى البرلمان عن مهلة (١٠٠) ستكون غير مقنعة لأعضاء مجلس النواب، لاننا متواصلون مع الوزراء ولم يغيروا أي شيء".

وتوقعت النائبة عن العراقية: سيتم سحب الثقة عن الحكومة بعد ٦ أشهر من أداء اليمن الدستوري لوزرائها، وذلك بسبب إخفاقها بتأدية واجباتها، وأيضاً تمت تشكيلها في وقت عصيب وللخلاص من الفترة الدستورية التي أعطيت لتشكيلها.

وبرغم مرور أكثر من ثلاثة أشهر على منح الثقة لحكومة المالكي بقيت الوزارات الأمنية شاغرة ويشغلها المالكي وكالة في وقت تستعد فيه القوات الأميركية لإنهاء تواجدها في البلاد بشكل كامل نهاية العام الحالي.

وفي أول امتحان للحكومة القائمة على الشراكة الوطنية عمت المحافظات العراقية خلال الأسابيع الماضية احتجاجات شعبية تطالب بتوفير الخدمات وفرص العمل، الأمر الذي دفع المالكي إلى إمهال وزرائه مدة ١٠٠ يوم لتحسين أداء وزاراتهم.

متظاهرون يطالبون بتحسين الخدمات